



تعيم رقم ( ٢٠١٩ / ٤ )

بشأن سداد مستحقات الشركات المنفذة للمشاريع الحكومية

تود وزارة المالية التأكيد على ما جاء بالنشر المالي رقم ( ٢٠١٥/١٠ ) حول سداد مستحقات مؤسسات القطاع الخاص التي تتعامل مع الحكومة ، وفي سبيل ذلك توجه وزارة المالية عنابة كافة الوزارات والوحدات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بمراعاة الالتزام بالآتي :

- سداد المستحقات المالية للشركات المنفذة للمشاريع الحكومية في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط التعاقدية ، وذلك في إطار السيولة المحددة لكل جهة ضمن الميزانية الإنمائية .
- في حالة اعتراف الجهة الحكومية على بعض بنود شهادة الدفع الشهرية لمستحقات أي من الشركات المنفذة للمشاريع الحكومية ورفض دفع قيمتها كلياً أو جزئياً لأي سبب من الأسباب ، على الجهة الحكومية حذف المبلغ المختلف عليه إلى حين التوصل إلى اتفاق بشأنه وتمرير الدفعة المتفق عليها للسداد .
- استكمال إجراءات المصادقة المالية على العقد قبل إصدار أية أوامر تشغيل أو خطابات حسن نية للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع الحكومية تفادياً للتأخير في صرف مستحقاتها المالية .
- موافاة دائرة الخزينة في وزارة المالية بكشف تفصيلي بجميع المبالغ (سواء على الميزانية الإنمائية أو الجارية) المتوقعة صرفها في إطار السيولة المعتمدة لكل جهة بشكل ربع سنوي .

شاكرين للجميع حسن تعاونهم ،“

صدر في : ٥ / ١٤٤٠  
الموافق : ١ / ٢٠١٩

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي  
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



( م.ت.د.٢٠١٩ / تعيم / صرف مستحقات الشركات المنفذة للمشاريع الحكومية بصورة منتظمة )